العمل

محاولة التعريف:

يعد العمل حسب مارسيل موس ظاهرة إنسانية واجتماعية شاملة ذات أبعاد متعددة، فلا يمكن فهمه بمعزل عن السياق الاجتماعي والثقافي الذي يمارس فيه، إذ يعتبر جزءا مما يمكن أن نسميه بـ"الظواهر الاجتماعية الكلية"، أي تلك الظواهر التي تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية، والدينية، والأخلاقية، والسياسية، وفي دراسته حول "الهدية"، يؤكد مارسل موس أن العمل في المجتمعات التقليدية لم يكن ينظر إليه كوسيلة لتحقيق الربح الفردي، بل كان ينظر إليها كفعل اجتماعي يساهم في بناء العلاقات وتمتين الروابط بين الأفراد والجماعات. كما أنه ومن خلال تحليله لـ "تقنيات الجسد"، يظهر أن العمل ليس مجرد نشاط عضلي أو ذهني، بل هو ممارسة اجتماعية مكتسبة تنقل عبر الأجيال، وتشكل جزءا من الهوية الثقافية للمجتمع.

ويمثل العمل قاسما مشتركا بين جميع البشر، باعتباره جملة من الأنشطة ذات الأهداف الإجرائية ينفذها الإنسان على المادة بواسطة عقله ويديه أو عبر استخدام الآلة، وتسهم تلك المجموعة من الأنشطة المتعددة بدورها في تطوير أوضاع الإنسان.

يمكن اعتبار العمل بمختلف أصنافه، سواء ذلك الذي ينجز مقابل أجر أو بدونه مجموعة مهام يتطلب تنفيذها بذل جهد فكري أو نفسي أو عضلي، وذلك من أجل إنتاج سلع أو خدمات معينة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، وبهذا المعنى يتجاوز مفهوم العمل المعنى الضيق للمهنة أو الوظيفة التي تقترن بأجر يدفع مقابل العمل والجهد المبذول.

ويمكن القول بأن منطلقات تعريف ظاهرة العمل قد تتعدد وتتنوع، حيث يمكن اعتباره بمثابة المهنة أو الحرفة، أو يمكن تصنيفه ضمن النشاط المهني الذي يتلقى من أجله الفرد تكوينا ويكتسب مهارة وخبرة ودراية ترتبط عادة بتجربة وممارسة طويلتين، كما يمكن اعتباره مهارة لكونه يتطلب معارف وقدرات معينة، كما يمكن تعريفه بكونه ممارسة نشاط ضمن جملة من المهام المتناسقة التي يقوم بها الفرد، ويستمد منها معاني وجوده ومصادر زقه.

ورغم ذلك فإن أهم ما يستحق التأكيد عليه في تعريف العمل، هو اعتباره جهدا يتم بذله في إطار ممارسة نشاط معين، كما لا يمكن التغاضي عن ضرورة رصد الهدف من وراء ذلك الجهد المبذول من أجله، سواء أكان ماديا أو غير مادي.

مراحل تطور ظاهرة العمل:

المرحلة الأولى:

لقد انطلقت هذه المرحلة مع بدايات الثورة الصناعية، حيث بدأ الإنسان في الانتقال من العمل اليدوي التقليدي إلى استخدام الآلة في عمليات الإنتاج. لم تكن الآلة في بداياتها متطورة كما نعرفها اليوم، بل كانت تُعرف بـ "الآلة-الأداة"، وهي آلة بسيطة تركب فيها أدوات مختلفة حسب كل مرحلة من مراحل التصنيع، كما أن هذه الآلات لم تكن قادرة على أداء عمليات متكاملة، بل كانت تحتاج إلى تدخل يدوي لتغيير الأداة في كل مرحلة، مما جعل الإنتاج بطيئا ومحدودا، وغالبا ما يتم بمعدل قطعة واحدة في كل مرة.

هذا النمط من العمل ارتبط بما يعرف ب - "ورشات العمل"، وهي فضاءات صناعية صغيرة ظهرت أولا في بريطانيا، حيث كانت هذه الورشات تضم عددا محدودا من العمال والمشرفين، وتستخدم فيها آلات بسيطة تؤدي مهام متكررة. لم تكن هذه الورشات ممكننة بالكامل، بل كانت تعتمد على الجهد البشري في تشغيلها وصيانتها، كما أن مصادر الطاقة كانت محدودة (مثل الطاقة العضلية أو الفحم)، مما قيد قدرة الإنتاج.

أما من الناحية الاجتماعية، فلم يكن هناك بعد تقسيم واضح للعمل أو تنظيم مهني متقدم، حيث كان العامل يؤدي مهام متعددة، وغالبا ما يكون جزءا من عملية إنتاج غير متسلسلة، ومع ذلك فقد شكلت هذه المرحلة الأساس الذي بنيت عليه المراحل اللاحقة، حيث بدأ الإنسان في إدراك أهمية المكننة، وتنظيم العمل، وكذا تحسين أدوات الإنتاج.

المرحلة الثانية:

تعد هذه المرحلة لحظة فاصلة في تطور ظاهرة العمل، حيث انتقل النشاط الإنتاجي من فضاءات الورشات المحدودة إلى المصانع الكبرى التي تعتمد على الإنتاج الكمي المتسلسل، حيث لم يعد العمل مقتصرا على آلة واحدة أو مكان ضيق، بل أصبح موزعا على سلسلة من الآلات المتخصصة، كل منها تؤدي وظيفة دقيقة ضمن سيرورة إنتاجية متكاملة. هذا

التحول أدى إلى تفتت العمل، فلم يعد العامل يشارك في إنتاج منتج كامل، بل أصبح يؤدي مهمة جزئية متكررة، مما أفقده علاقته المباشرة بالمنتج وأضعف من قيمة خبرته الحرفية السابقة.

وقد أشار عالم الاجتماع توم بيرنز إلى أن هذه المرحلة انطلقت منذ منتصف القرن التاسع عشر، خاصة مع تطور صناعات كالنسيج، والأغذية، والهندسة، والكيمياء، وهي صناعات تتطلب عمليات إنتاج معقدة ومتعددة المراحل، هذا التعقيد التقني فرض بدوره تطورا تنظيميا موازيا، تمثل في بروز أنماط بيروقراطية جديدة داخل المؤسسات الصناعية، حيث اتسعت هياكل الإدارة، وتزايد عدد المسيرين والمراقبين، وتعمق التخصص داخل فرق العمل، بالتالي لم يعد العمل مجرد نشاط تقني، بل أصبح جزءا من منظومة اجتماعية وتنظيمية معقدة، تدار وفق منطق الكفاءة والانضباط والرقابة.

المرحلة الثالثة:

شهدت هذه المرحلة تطورا نوعيا في بنية العمل الصناعي، تمثل ذلك في تجاوز النمط الإنتاجي المجزأ الذي ساد خلال الحقبة الثانية، نحو نمط أكثر تكاملا واندماجا، قوامه آلة مركزية متعددة الوظائف، فلم تعد تقتصر هذه الآلة على أداء وظيفة واحدة ضمن سلسلة الإنتاج، بل أصبحت قادرة على إنجاز مهام متعددة كانت سابقا موزعة على آلات متخصصة، وهو ما أدى إلى إعادة تنظيم سيرورة العمل داخل المؤسسة الصناعية، وتقليص الحاجة إلى التدخل البشري في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، حيث أصبح الإنسان أقل ارتباطا بالآلة كوسيط مباشر، وأكثر خضوعا لمنطق النظام التقني الشامل الذي يوجه العملية الإنتاجية من بدايتها إلى نهايتها.

لم يكن هذا التحول التقني معزولا عن السياق الأوسع، بل جاء في إطار تحول هيكلي شامل في الاقتصاد العالمي، حيث انتقل النشاط الاقتصادي من الاعتماد على العمل الزراعي والرعوي، كما كان سائدا في المجتمعات التقليدية، إلى نمط اقتصادي صناعي معولم، حيث أصبحت فيه الزراعة نفسها نشاطا مصنعا، تخضع لمنطق الإنتاج الكمي والتقنيات الحديثة.

- يمكن القول إن هذه المرحلة كرست لتشيء العمل والعامل، حيث أصبح العامل جزءا من منظومة تقنية مغلقة، تدار وفق منطق الكفاءة القصوى، والسرعة،

وتقليص التكاليف، كما أدت هذه التحولات إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة، حيث تراجعت أشكال التضامن التقليدي، وحلت محلها علاقات وظيفية محكومة بالتراتبية التقنية ، وفي هذا السياق، لم يعد العمل مجرد نشاط اقتصادي، بل أصبح بنية اجتماعية وتقنية مركبة، تعكس التداخل بين منطق السوق، والتطور التكنولوجي، والتحولات الثقافية في تصور الإنسان لمكانته داخل المجتمع.

سوسيولوجيا العمل

يعد علم اجتماع العمل أحد الفروع الأساسية لعلم الاجتماع العام، ويهتم بتحليل الظواهر المرتبطة بالعمل في أبعاده البنيوية والوظيفية، سواء من حيث تنظيمه داخل المؤسسات، أو من حيث علاقته بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، وقد برز هذا التخصص مع التحولات العميقة التي شهدها العالم الغربي خلال الثورة الصناعية، حيث أصبح العمل يشكل محورا مركزيا في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية، وتحديد أنماط التراتبيات الطبقية، والتفاعلات داخل الفضاءات الإنتاجية.

تعود الجذور النظرية لعلم اجتماع العمل إلى إسهامات رواد الفكر السوسيولوجي الكلاسيكي، حيث تناول كارل ماركس العمل باعتباره علاقة إنتاج تنتج الاغتراب داخل النظام الرأسمالي، بينما ركز إميل دوركايم على تقسيم العمل كآلية لتحقيق التضامن الاجتماعي في المجتمعات الحديثة، أما ماكس فيبر، فقد ربط أخلاقيات العمل البروتستانتي بصعود الرأسمالية الغربية، مؤكدا بذلك على البعد القيمي والثقافي للعمل، وقد تطور هذا الحقل المعرفي خلال القرن العشرين ليشمل قضايا أكثر تعقيدا، من قبيل؛ البيروقراطية، والتنظيم الصناعي، وعلاقات الشغل، والهوية المهنية، وذلك بفضل إسهامات باحثين أمثال ميشال كروزييه، وتوم بيرنز، وهاري بريفرمان، الذين درسوا أثر التكنولوجيات الحديثة على بنية العمل ودور العامل داخل المؤسسة.

إن علم اجتماع العمل، في صيغته المعاصرة، لا يكتفي بوصف أنماط الإنتاج، بل يسعى إلى تفكيك البنيات الاجتماعية والتنظيمية التي تحكمه، وتحليل التوترات التي تنشأ بين منطق السوق، ومتطلبات الكفاءة، وحقوق العامل، في ظل عالم يتجه نحو الرقمنة والتغير المستمرين.

كارل ماركس:

يعتبر كارل ماركس من المؤسسين الأساسيين للفكر السوسيولوجي النقدي، وقد شكل تحليله للعمل نقطة انطلاق لفهم البنية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية، فالعمل حسبه ليس مجرد نشاط اقتصادي، بل هو علاقة اجتماعية تنتج داخل نمط إنتاج معين، ففي النظام الرأسمالي، يجبر العامل على بيع قوة عمله مقابل أجر معين، حيث تستحوذ القوى الرأسمالية على فائض القيمة، أي الفرق بين ما ينتجه العامل وما يتقاضاه.

هذا الوضع ينتج حسب ماركس علاقات استغلال وهيمنة، حيث يصبح من خلالها العامل مغتربا عن منتوجه، وعن عملية الإنتاج، وعن زملائه، فضلا عن ذاته. إن الاغتراب لا يفهم فقط كحالة نفسية، بل كبنية اجتماعية تعيد إنتاج نفسها من خلال تقسيم العمل، ويرى ماركس أن عمل الأفراد في النظام الرأسمالي يفقدهم طابعهم الإنساني، ويختزلون في الانهماك في وظيفة ميكانيكية تخدم منطق الربح.

لقد أثرت أفكار ماركس في نشوء سوسيولوجيا العمل ذات الطابع النقدي، خاصة في الدراسات التي تناولت علاقات الشغل، والحركات العمالية، والنقابات، والعدالة الاجتماعية، كما ألهمت تحليلات لاحقة حول العمل غير المستقر في الاقتصاد المعولم.

إميل دوركايم:

يعد إميل دوركايم من أبرز رواد علم الاجتماع الكلاسيكي، وقد شكل تحليله لتقسيم العمل الاجتماعي إطارا نظريا لفهم التحولات البنيوية التي عرفتها المجتمعات الحديثة، ففي مؤلفه تقسيم العمل الاجتماعي (1893)، ميز دوركايم بين نوعين من التضامن:

- التضامن الآلي: الذي يسود المجتمعات التقليدية ويقوم على التشابه في الأدوار والقيم والمعتقدات، حيث يكون الوعي الجمعي قويا ومهيمنا، ويحدد سلوك الأفراد بشكل صارم.
- التضامن العضوي: الذي يظهر في المجتمعات الحديثة كنتيجة لتطور تقسيم العمل، ويقوم على الاختلاف الوظيفي والتكامل بين الأدوار، حيث يعتمد كل فرد على الآخر في أداء وظائفه، وفي هذا السياق، يصبح التماسك الاجتماعي ناتجا عن الاعتماد المتبادل لا عن التشابه، وتمنح للفرد مساحة أكبر من الحرية والاستقلالية.

يرى دوركايم أن تقسيم العمل لا ينتج فقط الكفاءة الاقتصادية، بل يساهم في بناء روابط اجتماعية جديدة، كما أنه يعيد تشكيل الهوية الفردية في سياق اجتماعي أكثر تعقيدا، غير أن هذا التحول لا يخلو من مخاطر، فعند اختلال التوازن بين الأدوار قد يؤدي ذلك إلى حالة من "الأنومي"، أي فقدان المعايير وهي حالة مرضية تهدد استقرار المجتمع، وقد ساهم هذا التمييز النظري في ترسيخ أهمية العمل كمؤسسة اجتماعية، لا تقتصر وظيفتها على الإنتاج الاقتصادي، بل تشمل كذلك بناء التماسك الاجتماعي وإعادة تشكيل الهوية الفردية في المجتمعات الحديثة.

ماكس فيبر

قدم ماكس فيبر أحد أبرز الإسهامات النظرية في علم اجتماع العمل من خلال تحليله العقلاني للتنظيمات الحديثة، حيث اعتبر أن البيروقراطية تمثل الشكل الأمثل لتنظيم العمل في المجتمعات الصناعية الحديثة، هذا النموذج البيروقراطي، يقوم على أسس عقلانية قانونية، تشمل وجود قواعد مكتوبة، وتقسيم دقيق للمهام، وتوظيف قائم على الكفاءة والجدارة، حيث تجعل هذه الخصائص من البيروقراطية أداة فعالة لتحقيق الكفاءة،

والاستمرارية داخل المؤسسات، سواء كانت اقتصادية أو إدارية أو تعليمية، فُنظر إلى العمل كجزء من منظومة عقلانية تنظم سلوك الأفراد وتحدد أدوار هم بدقة داخل المؤسسة.

غير أن فيبر لم يكتف بالتحليل التنظيمي، بل وسع طرحه ليشمل البعد الثقافي والديني في تفسير تطور الرأسمالية الغربية، من خلال أطروحته حول "الأخلاق البروتستانية وروح الرأسمالية"، حيث رأى أن القيم الدينية، كالانضباط الذاتي، والتقشف، والعمل الجاد، ساهمت في تشكيل ما أسماه بروح الرأسمالية، حيث أصبح العمل غاية في حد ذاته، ودليلا على الخلاص الروحي، ويعد هذا الربط بين الدين والعمل من أبرز الإسهامات السوسيولوجية في فهم كيفية تأثير البنى الثقافية في تشكيل أنماط الإنتاج والتنظيم داخل المجتمعات.

لم يغفل ماكس فيبر في طرحه الجانب الإشكالي لهذا التنظيم العقلاني، إذ حذر من تحول البيروقراطية إلى ما أسماه "القفص الحديدي"، حيث يصبح فيه الأفراد محاصرين داخل شبكة من القواعد والإجراءات التي تقيد حريتهم وتفرغ العمل من معناه الإنساني، حيث يطرح مفهوم الاغتراب، من منظور من منظور ثقافي وتنظيمي، إلى جانب المنظور الاقتصادي الماركسي، حيث يفقد العامل علاقته الذاتية بعمله، ويختزل دوره إلى وظيفة ميكانيكية داخل آلة بيروقراطية ضخمة. ويعد هذا النقد مدخلا مهما في علم اجتماع العمل، وذلك من أجل تحليل الضغوط النفسية والتنظيمية التي يعيشها الأفراد داخل المؤسسات الحديثة.

بيير بورديو:

تناول بيير بورديو العمل من منظور سوسيولوجي نقدي، حيث تجاوز التحليلات التقليدية التي تربط العمل بالكفاءة التقنية أو المؤهلات الرسمية، ليبرز كيفية تأثير العمل بمجموعة من الرهانات الرمزية والاجتماعية التي تعيد إنتاج التفاوتات الطبقية. من خلال مفاهيمه المحورية مثل "الحقل" و"الهابتوس" و"الرأسمال الرمزي"، حيث قدم بورديو إطارا نظريا لفهم كيفية ممارسة السلطة داخل سوق الشغل بطرق غير مباشرة.

يرى بورديو أن الحقل المهني هو فضاء اجتماعي مستقل نسبيا، تحكمه قواعد خاصة، ويتنافس فيه الفاعلون على موارد محددة من قبيل؛ المكانة، والاعتراف، والنفوذ، وفي هذا الحقل لا تحدد قيمة الفرد فقط بشهاداته أو خبراته، بل بما يمتلكه من رأسمال ثقافي كاللغة، والذوق، والمعرفة، ورأسمال اجتماعي كشبكات العلاقات، ورأسمال رمزي من قبيل؛ الهيبة والاعتراف الاجتماعي، حيث تستخدم هذه الأشكال من الرأسمال كأدوات للتمييز، وغالبا ما تكون غير مرئية، ما يجعلها أكثر فاعلية في إعادة إنتاج الامتيازات الطبقية.

أما مفهوم الهابتوس، فيشير إلى البنية الذهنية والعملية التي يكتسبها الأفراد من خلال تتشئتهم الاجتماعية، والتي توجه سلوكهم دون وعي منهم، كما أنه يحدد كيفية تصرف الأفراد داخل الحقل المهني، وكيفية تفاعلهم مع قواعده.

في تحليله لسوق الشغل، أبرز بورديو أن المؤسسات التعليمية والمهنية تعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية من خلال آليات تبدو محايدة، كالامتحانات، والمقابلات، ومعايير التوظيف، إلا أنها في الواقع تفضل من يمتلكون الرأسمال الثقافي المناسب، وبالتالي فإن العمل لا يعد فقط نشاطا اقتصاديا، بل كذلك فضاء للصراع الرمزي، حيث تمارس فيه السلطة من خلال التقييم، والتصنيف، والاعتراف.

تعد هذه المقاربة ضرورية لفهم العلاقة المعقدة بين العمل، والتعليم، والسلطة الرمزية في المجتمعات الحديثة، حيث أصبحت التفاوتات تمارس من خلال آليات رمزية تعيد إنتاج الامتيازات الاجتماعية بطرق ناعمة، بالتالي فإن بورديو يقدم أدوات تحليلية قوية لفهم كيفية استخدام العمل كوسيلة للتمييز أو الترقي الاجتماعي، وذلك حسب موقع الفرد داخل الحقل المهنى.